الفصل الرابع : أهمية علم العلل ودقة مباحثه

اتفق أئمة الحديث على عظم أهمية علم العلل، وسمو قيمته ودقة مباحثه دون سائر علوم الحديث.

"فهذا باب من العلم جسيم مقصور علمه على أهل الحديث الذين نشؤوا فيه وعنوا به صغارا، فصار لهم رياضة ولا يلحق بهم من يتكلفه على الكبر"[1].

ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي: لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب حديثا ليس عندي، رواه ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٩).

ورواه الحاكم في المعرفة (١١٢) والخطيب في الجامع (٢/ ٢٩٥) بنحوه، لكن قال: عشرين حديثا ليس عندي. وذكره السخاوي في فتح المغيث (٢/ ٢٩٥).

ورواه الخطيب في الجامع (٢/ ١٩١) وأبو نعيم في الحلية (٩/ ٥) والذهبي في السير (٩/ ٢٠٦) بلفظ عشرة أحاديث.

ويمكن إبراز هذه الأهمية من خلال ما يلي:

الأمر الأول:

دقة مباحثه وخفاؤها حتى على أغلب الحفاظ، إلا من أوتي فهما ثاقبا واطلاعا واسعا واستحضارا شاملا.

وهذا ما حذا ببعضهم إلى القول بأنه إلهام وكهانة.

فروى ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٩) وفي الجرح والتعديل (١/ ٣٥٠) و الخطيب في

(١) المحدث الفاصل (١/ ٣٠٧).

الجامع (٢/ ٢٥٥) والذهبي في السير (٩/ ٢٠٣) بسند صحيح عن عبد الرحمن بن مهدي قال: معرفة الحديث إلهام، قال ابن نمير: وصدق، لو قلت له من أين قلت لم يكن له جواب.

وقال: إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة.

وروى الحاكم في المعرفة (١١٣) والخطيب في الجامع (٢/ ٢٥٦) عن أبي زرعة. وقال له رجل: ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته ثم تقصد ابن وراة، يعني محمد بن مسلم بن رواة، وتسأله عنه، ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث فإن وجدت بيننا خلافا في علته فاعلم أن كلا منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم.

قال ففعل الرجل فاتفقت كلمتهم عليه، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام.

قال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٣٥) هذا النوع من أغمض الأنواع وأدقها ولذا لم يتكلم فيه كما سلف إلا الجهابذة أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب مثل ابن المديني وأحمد والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني، ولخفائه كان بعض الحفاظ يقول: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل، وقال ابن مهدي: هي إلهام، لو قلت للقيم بالعلل من أين لك هذا؟ لم تكن له حجة، يعني: يعبر بها غالبا وإلا ففي نفسه حجج للقبول وللرفض.

وقال أيضا (١/ ٢٣٦)، وهو كما قال غيره أمر يهجم على قلبهم لا يمكنهم رده، وهيئة نفسانية لا معدل لهم عنها، ولهذا ترى الجامع بين الفقه والحديث كابن خزيمة والإسماعيلي والبيهقي وابن عبد البر لا ينكر عليهم، بل يشاركهم ويحذو حذوهم، وربما يطالبهم الفقيه أو الأصولي العاري عن الحديث بالأدلة . اهـ.

وقال الحافظ العلائي، بعد أن ذكر علة دقيقة: وبهذه النكتة يتبين أن التعليل أمر

خفي لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون من لا اطلاع له على طرقه وخفاياها[١]. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح (٢٩٥): وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهما غايصا، واطلاعا حاويا، وإدراكا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك.

وقال الحافظ أيضا في النزهة (١٢٣): وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا وحفظا واسعا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني.

تنبيه:

مراد من قال إن علم العلل إلهام وأمر يهجم على نفوسهم أن طول التمرس بالفن والانشغال التام بحفظ الأحاديث وشدة العناية بها وإدامة النظر فيها وطول الممارسة والخبرة تمكن المحدث من الوصول إلى درجة استنكار الحديث بمجرد سماعه، وتضعيف الخبر وتعليله لأول وهلة، كما يعلم الطبيب الخبير الحاذق بالصناعة علة مريض عليل بمجرد رأيته أو سماع خبره، وكما يعرف الصيرفي المتمرس الدراهم المغشوشة من غيرها بمجرد النظر إليها وقبل فحصها وتمييزها.

وليس المراد أنهم لا يستندون إلى قواعد علمية وحجج يقينية في النقد، بل المتأمل في تصرفاتهم وتعليلاتهم يلاحظ أنهم يستندون في كل تعليل تعليل على مبادئ مقررة، وقواعد مسطرة على ما سيأتي بيانه في محله.

---

(١) النكت لابن حجر (٣٣٤).

نعم قد لا يظهر لغير الخبير بالفن وجه التعليل ومستنده، لكن العالمين بحقائق الأمور يسلمون لأهل كل صناعة في صناعتهم.

ولهذا قال من قال منهم إن هذا العلم كهانة عند الجهال.

أما عند أهله فليس بكهانة.

وقد أفصح ابن القيم رحمه الله عن هذا المعنى غاية الإفصاح، فقال في المنار المنيف (٤٤) مجيبا عن سؤال حول إمكانية معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده: إنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد من أصحابه.

وقال ابن رجب في شرح العلل قاعدة مهمة: حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم فهم خاص، يعرفون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحضره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم. اهـ.

وزاد الخطيب المسألة وضوحا فقال في كتابه الجامع (٢/ ٢٥٥): أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف، ونقد الدنانير والدراهم، فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون، ولا مس، ولا طراوة، ولا دنس، ولا نقش، ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر، ولا إلى ضيق أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة، فيعرف البهرج والزائف، والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به. اهـ.

إذن فتلك الهيئة النفسانية التي عبر عنها السخاوي في كلامه السابق تحصل في نفوس المشتغلين بالفن بعد طول الممارسة للحديث والاعتناء به.

الأمر الثاني:

إنه علم يعتمد على الحفظ والفهم لا غير، كالصيرفي في نقده للدراهم والدنانير.

قال الحاكم في معرفة علوم الحديث (١١٢-١١٣): إنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير.

روى الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٣١٢) أن خراسانيا قام إلى عبد الرحمن بن مهدي فقال له: يا أبا سعيد حديث رواه الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم: من ضحك في الصلاة فليعد الوضوء والصلاة، فقال عبد الرحمن: هذا لم يروه إلا حفصة بنت سيرين عن أبي العالية عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: من أين قلت؟ قال: إذا أتيت الصراف بدينار فقال لك: هو بهرج، تقدر أن تقول له: من أين قلت؟...

وروى نحو هذه القصة الخطيب في الجامع (٢/ ٢٥٦) عن علي بن المديني قال: أخذ عبد الرحمن بن مهدي على رجل من أهل البصرة-لا أسميه- حديثا، قال: فغضب له جماعة، قال: فأتوه، فقالوا: يا أبا سعيد: من أين قلت هذا في صاحبنا؟ قال: فغضب عبد الرحمن بن مهدي وقال: أرأيت لو أن رجلا أتى بدينار إلى صيرفي، فقال: انتقد لي هذا، فقال هو بهرج، يقول له: من أين قلت لي إنه بهرج؟ الزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم.

وروى ابن عدي في الكامل (١/ ١٠٩) وذكره ابن رجب في شرح الأربعين (٢/ ١٠٦) عن عبد الرحمن بن مهدي نحو هذه القصة كذلك، ولفظها: قيل لعبد الرحمن بن مهدي: إنك تقول لشيء: هذا صحيح وهذا لم يثبت فعمن تقول ذلك؟ قال: أرأيت

لو أتيت الناقد فأريته دراهمك، فقال: هذا جيد، وهذا ستوق، وهذا نبهرج، أكنت تسأله عمن ذلك أو كنت تسلم الأمر إليه؟ قال: لا، بل كنت أسلم الأمر إليه، قال: فهذا كذلك لطول المجالسة والمناظرة والخبرة.

زاد ابن رجب: وقد روي نحو هذا المعنى عن الإمام أحمد أيضا وأنه قيل له يا أبا عبد الله تقول هذا الحديث منكر فكيف علمت ولم تكتب الحديث كله؟ قال: مثلنا كمثل ناقد العين لم تقع بيده العين كلها فإذا وقع بيده الدينار يعلم بأنه جيد أو أنه رديء.

وقال الأوزاعي: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عرفوا منه أخذنا به، وما أنكروا تركنا[1].

وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قال: جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي، من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر فعرضه علي، فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ، قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح، فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت في حديث كذا؟ فقلت: لا ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الغيب؟ قال: قلت: ما هذا ادعاء الغيب، قال: فما الدليل على ما تقول؟

قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف، ولم نقله إلا بفهم، قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة، قال: ويقول أبوزرعة مثل ما قلت؟ قلت: نعم، قال: هذا عجب.

فأخذ فكتب في كاغد ألفاظي في تلك الأحاديث ثم رجع إلي، وقد كتب ألفاظ ما

(١) رواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٣١٨) والخطيب في الكفاية (٤٧٢) وأبوزرعة في تاريخ دمشق (٩٥- ٣٨٤) وذكره ابن رجب في شرح الأربعين (٢/ ١٠٦)

تكلم به أبوزرعة في تلك الأحاديث: فما قلت إنه باطل، قال أبوزرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت إنه كذب، قال أبوزرعة: هو باطل، وما قلت إنه منكر، قال: هو منكر، كما قلت، وما قلت إنه صحاح، قال أبوزرعة: هو صحاح، فقال: ما أعجب هذا، تتفقان من غيرمواطأة فيما بينكما، فقلت فقد ذلك إنا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله بأن دينارا نبهرجا يحمل إلى الناقد فيقول: هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هوجيد، فإن قيل له: من أين قلت إن هذا نبهرج؟ هل كنت حاضرا حين بهرج هذا الدينار؟ قال لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه: إني بهرجت هذا الدينار، قال: لا، قيل: فمن أين قلت إني هذا نبهرج، قال: علما رزقت.

وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك، قلت له فتحمل فص ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج، قال: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه ساغ هذا زجاجا، قال: لا، قال: فمن أين علمت، قال: هذا علم رزقت.

وكذلك نحن رزقنا علمنا، لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه.

قال أبو محمد: تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته[1].

وروى الخطيب في الجامع (٢/ ٢٥٦) عن أحمد بن صالح قال: معرفة الحديث بمنزلة معرفة الذهب، وأحسبه قال الجوهر، إنما يبصره أهله، وليس للبصير فيه حجة، إذا قيل

(١) الجرح والتعديل (١/ ٣٤٩-٣٥٠-٣٥١) والسير (١٣/ ٢٥٣).

له كيف قلت : إن هذا بائن ـ يعني جيدا أو رديئا .

وروى كذلك في جامعه (٢/ ٢٥٥) عن أبي حاتم قال : معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار ، وآخر مثله على لونه ، ثمنه عشرة دراهم .

وروى نحو هذا المعنى عن الإمام أحمد ، كما ذكره ابن رجب في شرح الأربعين النووية (٢/ ١٠٦) .

وقال الخطيب في جامعه (٢/ ٢٥٥) مفصحا عن حقيقة تشبيه ناقد الحديث بناقد الدراهم : أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم ، فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون ، ولا مس ، ولا طراوة ، ولادنس ، ولانقش ، ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ، ولا إلى ضيق أو سعة ، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة ، فيعرف البهرج والزائف ، والخالص والمغشوش ، وكذلك تمييز الحديث ، فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به . اهـ .

وقيل لابن مهدي كيف تعرف صحيح الحديث من غيره قال : كما يعرف الطبيب المجنون[1] .

وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح (٢٦٣) : وهذه الحكاية التي ذكرها الحاكم تدل على أن الجهابذة النقاد يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه ، ومعوجه ومستقيمه ، كما يميز الصيرفي بين الجيد والرديء ، وكم من شخص لذلك لا يهتدي .

وقال ابن رجب في شرح الأربعين النووية (١٠٥ـ١٠٦) : وإنما تحمل مثل هذه الأحاديث على تقدير صحتها[2] ، على معرفة أئمة الحديث الجهابذة النقاد الذين كثرت ممارستهم لكلام النبي صلى الله عليه وسلم وكلام غيره ، ولحال رواة الأحاديث ونقلة الأخبار ومعرفتهم بصدقهم وكذبهم وحفظهم وضبطهم ، فإن هؤلاء لهم نقد خاص في الحديث يختصون بمعرفته كما يختص الصيرفي الحاذق بمعرفة النقود جيدها ورديئها

---

(١) رواه الخطيب في التاريخ (١٠/ ٢٤٥) .

(٢) يقصد حديث : إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم الحديث ، وهو مخرج في الصحيحة رقم (٧٣٢) .

وخالصها ومشوبها، والجوهري الحاذق في معرفة الجوهر بانتقاد الجواهر، وكل من هؤلاء لا يمكن أن يعبر عن سبب معرفته، ولا يقيم عليه دليلا لغيره، وآية ذلك أنه يعرض الحديث الواحد على جماعة ممن يعلم هذا العلم فيتفقون على الجواب فيه من غير مواطأة وقد امتحن هذا منهم غير هذا مرة في زمن أبي زرعة وأبي حاتم فوجد الأمر على ذلك فقال السائل أشهد أن هذا العلم إلهام قال الأعمش كان إبراهيم النخعي صيرفيا في الحديث كنت أسمع من الرجال فأعرض عليه ما سمعته.

وقال عمرو بن قيس: ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي ينتقد الدراهم، فإن الدراهم فيها الزائف والبهرج، وكذلك الحديث[١].

الأمر الثالث:

إنه علم لا تضبطه قواعد مطردة دائما وأبدا، ولا يدخل تحت قاعدة كلية أو مجموعة قواعد كلية تندرج تحتها جميع الجزئيات، بل التعليل عندهم دائر مع القرائن ومع الترجيحات، ومع ما ينقدح في نفس الناقد لطول الممارسة والخبرة.

ويتضح ذلك من خلال عدة أمور:

أولا: إنهم أحيانا يحكمون للراوي بما وصل، وأحيانا بما أرسل، وأحيانا يصححون الوجهين، وأحيانا يتوقفون[٢]، وأحيانا يرجحون زيادته[٣] وأحيانا يعلون بها[٤]، وأحيانا يقبلون تفرد الراوي[٥]، وأحيانا يعلون به[٦]، وأحيانا يحكمون للأكثر حفظا

---

(١) رواه الخطيب في الجامع (٢/ ١٠٢) وفي الكفاية (٤٣٤) وذكره ابن رجب في شرح الأربعين (٢/ ١٠٦).

(٢) وسأفصل في هذا في الفصل الخاص بأجناس العلل إن شاء الله، وسأبين بما، لا مزيد عليه، أنه لا يوجد من المحدثين الحفاظ من له قاعدة مطردة في هذا الباب، كما هو وارد عنهم في تعليلاتهم، وكما صرح به عدد من الحفاظ كابن رجب وابن عبد الهادي والعلائي وابن حجر والسخاوي وغيرهم، وسنذكر بعض هذا عنهم بعد قليل.

(٣) وهو وارد كثيرا جدا عنهم، فانظر علل ابن أبي حاتم (١/ ٢٩ـ١٢٩) مثلا، وهذا القول هو الذي يميل إليه كثير من المتأخرين وعليه الفقهاء والأصوليون.

(٤) انظر العلل لابن أبي حاتم (١/ ٦٧ـ٨٠ ـرقم ٢٠ـ٨٢ـ٢١٣ ـرقم ٩٢٠).

(٥) وهذا مشهور عنهم لا يحتاج إلى دليل.

(٦) انظر إرواء الغليل (٣/ ٢٩ـ٤/ ٥٢ـ٨/ ٣٠٢ـ١/ ٣٠٠) وقواعد حديثية لعمرو سليم (١٣).

عند المخالفة[١]، وأحيانا للأقل حفظا[٢]، لأمر ظهر لهم أو لشيء استرابهم، أو علة

(١) وهذا مشهور عنهم لا يحتاج إلى دليل.

(٢) ولهذا حكم أبو حاتم للراوي بالحفظ ورجح رواية مخالفه. وقال إنها أشبه (١/ ٣٠٠-٣٠٢-٣٤٠). وانظر العلل كذلك (١/ ٩٢٧).

- وقال النسائي عقب ذكره الخلاف بين خالد ومعتمر في حديث: وخالد أثبت عندنا من معتمر، وحديث معتمر أولى بالصواب، انظر نصب الراية (٢/ ٣٧٠).

- ورجح الدارقطني الرفع مع أن الواقفين أكثر. العلل له (١١/ ١٨٤).

- وترى أبا حاتم في العلل (٢/ ٢٤٨) لم يرجح شيئا مع اعترافه بأن أحدهما أحفظ.

- وقال في مكان آخر (٢/ ٦٦) أولئك أحفظ، والله أعلم أيهما أصح.

- ومع قوله إن أبا نعيم أثبت لم يستبعد كونه بالوجهين (١/ رقم ٧٨٩).

- ورجع أبو حاتم في العلل (١/ رقم ١٠٨١) والدارقطني في العلل رواية محمد بن الفضيل الموقوفة لحديث إنهما ليعذبان، على رواية أبي عوانة المرفوعة، مع أن أبا عوانة أحفظ.

- وعن حجاج الأعور قال: قيل لشعبة بن الحجاج إن مستلم بن سعيد خالفك في حرف (إذا وضعت لمتلك)، وكان شعبة يقول: (إذا وضعت لمثلك) حديث أبي الدرداء ثم جاء ملكان أسودان أزرقان، فقال شعبة: ما كنت أظن ذاك يحفظ حديثين، قال يحيى: والقول قول مستلم بن سعيد، وصحف شعبة، تاريخ الدوري (٢/ ٥٥٩).

فقدم ابن معين قول مستلم بن سعيد الذي قال هو نفسه فيه صويلح على قول شعبة الإمام الحافظ الحجة.

- وأخرج النسائي في سننه (٣٢١٣) حديث نهى عن التبتل من طريق أشعث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة، ثم رواه عن قتادة عن الحسن عن سمرة، ثم قال: قتادة أثبت وأحفظ من أشعث، وحديث أشعث أشبه بالصواب. اهـ.

فاعترف النسائي بأن قتادة أحفظ، وقدم رواية مخالفه عليه.

وروى الشيخان عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعا: من باع عبدا وله مال، وقد خالفه نافع عن عبد الله بن عمر.

قال النسائي: سالم أجل في القلب، والقول قول نافع. الإلزامات (٢٩٤).

- ورجح الترمذي والبخاري وابن المديني و الذهلي وغيرهم وصل سفيان لحديث (لا نكاح إلا بولي) مع أن مخالفيه أحفظ وأكثر. العلل الكبير (١٥٦) وفتح ابن حجر (٩/ ١٨٤).

وقال الدارقطني في العلل (٦/ ١٤٠): وقول يزيد بن سنان أصح، وإن كان أبو عبد الرحيم ثقة أثبت منه.

وقال أبو زرعة عن اختلاف ابن أبي عروبة وأبان العطار في وصل حديث: ابن أبي عروبة أحفظ، وقتادة عن أنس عن النبي (ص) أصح. العلل (٣٠٢).

- ورجح أبو زرعة رواية همام على رواية ابن أبي عروبة لأنه زاد في السند مع اعترافه بأن ابن أبي عروبة أحفظ: العلل (٣٠٠).

- وروى يزيد بن زريع وخالد الواسطي وزهير بن معاوية وجماعة عن حميد عن أنس عاد النبي (ص) رجلا قد جهد من المرض. =

انقدحت في أذهانهم.

بل تراهم أحيانا يعلون بتفرد الراوي ولو مع عدم المخالفة، قال ابن القيم في تهذيب السنن (١٠/ ٢٠٩): ولهذا كثيرا ما يعلل البخاري ونظراؤه حديث الثقة بأنه لا يتابع عليه.

وفي هذا المعنى يقول الحافظ ابن رجب في شرح العلل (٢٠٨): وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه أن لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه[1]. اهـ

وقال أبو داود في رسالته لأهل مكة (٢٩): والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئا من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم.

=ورواه خالد بن الحارث والأنصاري عن حميد عن ثابت عن أنس به، فقال أبو زرعة وأبو حاتم: الصحيح عن حميد عن ثابت عن أنس . . . قلت: فهؤلاء أخطأوا؟ قال: لا، ولكن قصروا، وكان حميد كثيرا ما يرسل. (٢/ ١٩٣).

فرجحا رواية الأقل حفظا.

(١) من أمثلته: سئل أبو حاتم عن حديث الأوزاعي عن الزهري عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة مرفوعا: اصبغوا اللحى وخالفوا اليهود.

فقال: وهم الأوزاعي في هذا الحديث: الناس يقولون عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. كذا في العلل لابنه (٢/ ٢٦٤).

فوهم أبو حاتم الأوزاعي مع إمكانه أن يخرج ذلك على أن للزهري، وهو إمام واسع الرواية، شيخين في هذا الحديث، ولا يستنكر من مثله هذا.

وانظر العلل (٢/ ٢٦٧-٣٠٠-٣٠١-٣٣٣).

وروى البخاري من طريق مجاهد عن ابن عمر مرفوعا: رأيت موسى وعيسى وإبراهيم عليهم السلام. الحديث، فقال أبو علي الجياني وأبو ذر الهروي وأبو عبد الرحمن بن مندة: المحفوظ فيه عن مجاهد عن ابن عباس، ووافقهم الحافظ ابن حجر في الهدي (٣٦٦)

وقال الحافظ ابن رجب في الفتح (٦/ ٢٥٦): ويؤخذ منه أيضا أن المنفرد بزيادة على الثقات يتوقف في قبول زيادته حتى يتابع عليها، لا سيما إن كان مجلس سماعهم واحدا. اهـ

وقال ابن رجب في (٦/ ١٣١): وفي ألفاظ هذا الحديث اختلاف، فقد توقف فيه أبو حاتم الرازي، وحكى عن شعبة أنه كان يهابه، لتفرد إسماعيل بن رجاء به عن أوس.

وقال أيضا في الفتح (٤/ ١٧٤): لأن قاعدته ـ أي أحمد ـ أن ما انفرد به ثقة فإنه يتوقف فيه حتى يتابع عليه، فإن توبع عليه زالت نكارته، خصوصا إن كان الثقة ليس بمشتهر في الحفظ والإتقان، وهذه قاعدة يحيى القطان وابن المديني وغيرهما.

وكم رد أهل الحديث على الثقات زيادة ألفاظ في متون صحيحة[١]، فمن ذلك زيادة لفظة (والحيضة) في قوله في حديث غسل الجنابة: فانقضيه للجنابة والحيضة[٢].

وزيادة (ثم تشهد) في حديث سجود السهو[٣].

وزيادة (بركاته) في حديث التشهد عقب قوله: السلام عليكم ورحمة الله[٤].

وزيادة لفظة (نسيئة) في حديث نهى عن بيع الرطب بالتمر نسيئة[٥].

وضعف أبو داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم زيادة (وإذا قرأ فانصتوا) في حديث إنما جعل الإمام ليؤتم به[٦].

وأنكر شعبة وأحمد وغيرهما على عبد الملك بن أبي سليمان العزرمي الثقة الثبت تفرده عن عطاء عن جابر بحديث الشفعة[٧].

---

(١) فائدة: كان الحافظ أبو بكر النيسابوري يعرف زيادات الألفاظ في المتون، كما في تاريخ بغداد(١٠/ ١٢٠).

(٢) إرواء الغليل (١/ ١٦٨).

(٣) الإرواء (٢/ ١٢٨).

(٤) الإرواء (٢/ ٣١).

(٥) الإرواء (٥/ ٢٠٠).

(٦) نصب الراية (٢/ ١٦) والإلزامات والتتبع (١٧١).

(٧) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٣).

وأنكر أحمد على أفلح بن حميد قوله في حديث المواقيت (ولأهل العراق ذات عرق)[١]

وأنكر جماعة من أهل الحديث، منهم ابن عبد البر على أبي الزبير زيادة (ولم يرها شيئا) في حديث طلاق ابن عمر لامرأته في الحيض[٢].

وأنكر ابن معين وأحمد وأبو زرعة على حفص بن غياث قوله: كنا نأكل ونحن نمشي[٣].

وتكلم الدارقطني وابن عبد البر وغيرهما في زيادة أبي حمزة السكري في حديث الإمام ضامن قوله: (فقال رجل تركتنا نتنافس في الآذان فقال إن من بعدكم زمانا سفلتهم مؤذنوهم[٤]. وكذا حكم بنكارتها الذهبي في نقده على ابن القطان (١٢٩)

ووهم أبو داود والبيهقي وغيرهما ابن عيينة في زيادة لفظة (أو صاعا من دقيق) في حديث زكاة الفطر[٥].

ووهم الدارقطني والخليلي وغيرهما قرادا عبد الرحمن بن غزوان لتفرده ومخالفته مع إمكان حمله على الوجهين[٦].

وتكلموا في تفرد علي بن مسهر بقوله: (فليرقه) في حديث ولوغ الكلب[٧].

ووهم إبراهيم بن مهاجر في زيادة لفظة (العمرة) في حديث الحج والعمرة من سبيل الله[٨].

---

(١) الكامل (١/ ٤١٧)

(٢) الفتح لابن حجر (٩/ ٣٥٤)

(٣) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٥٩)

(٤) الإرواء (١/ ٢٣٣)

(٥) الإرواء (٣/ ٣٣٨)

(٦) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٢٤_٢٢٥)

(٧) الفتح لابن حجر (١/ ٢٧٥)

(٨) الإرواء (٣/ ٣٧٣)

ونكلم في زيادة إسماعيل بن مسعود الجحدري (وليقطعهما أسفل من الكعبين) في حديث من لم يجد إزارا فليلبس سراويل ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين[١] .

وزاد أبو مسهر لفظة (في حجة الوداع) في حديث (أصلح هذا اللحم) لكن ضعفها البيهقي[٢] .

وأعلت زيادة محمد بن يزيد الواسطي (ووقت المغرب إلى أن يذهب حمرة الشفق) في حديث المواقيت بتفرده بها دون سائر أصحاب شعبة[٣] .

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢/ ٥٨٣) عن تفرد قتيبة بن سعيد بحديث معاذ في الجمع بين الظهر والعصر تقديما في غزوة تبوك : وقد أعله جماعة من أئمة الحديث بتفرد قتيبة عن الليث .

وزاد حماد بن زيد في حديث المستحاضة (وتوضئي)، فتكلم فيها البيهقي ومسلم وابن رجب[٤] .

وزاد وكيع في حديث الغسل (يغسل يديه ثلاثا)، وتكلم فيها أبو الفضل بن عمار في علل صحيح مسلم (٧٢) وابن رجب في فتح الباري (١/ ٢٣٤-٢٣٥) .

وضعف أحمد والدارقطني وابن معين والنسائي وغيرهما زيادة من زاد (والنهار) في حديث صلاة الليل مثنى مثنى[٥] .

وضعف مسلم زيادة ابن عيينة (واقضوا ما فاتكم) في حديث إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون[٦] .

---

(١) الإرواء (٤/ ١٩٥) .

(٢) انظر السنن الكبرى ومعه الجوهر النقي (٩/ ٢٩١) .

(٣) فتح الباري لابن رجب (٤/ ٣٨٦)

(٤) فتح الباري لابن رجب (٢/ ٧٠-٧١)

(٥) الجوهر النقي (٢/ ٤٨٧-٤٨٨) والتمهيد (١٣/ ١٨٥) والفتح لابن رجب (٩/ ٩٨-٩٩) .

(٦) السنن الكبرى مع الجوهر النقي (٢/ ٢٩٧)

وأنكر أحمد ومسلم والنسائي وغيرهم على أبي قيس الأودي تفرده بمسح الجوربين والنعلين[(١)].

وأنكر أحمد والدارقطني وغيرهما على يحيى بن سعيد زيادة (أن يبزق خلفه) في حديث الرخصة للمصلي أن يبزق عن شماله أو تحت قدمه اليسرى في الصلاة[(٢)].

وزاد أبو غسان لفظة (إنما الأعمال بخواتيمها) وخرجه البخاري وأعل الدارقطني الزيادة[(٣)].

وتكلم البخاري والبيهقي وغيرهما في زيادة (فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها) في حديث قضاء النائم صلاته وهي في صحيح مسلم[(٤)].

وتكلم الحافظ ابن مفوز في زيادة أبي معاوية عن الأعمش (فجلس عن يسار أبي بكر) مع أنه حافظ لحديث الأعمش خاصة، لأنه خالف أصحاب الأعمش[(٥)].

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ٧) في صدد كلامه عن صلاة التسبيح: وإن كان حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن إلا أنه شاذ لشدة الفردية فيه وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر ومخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلوات، وموسى بن عبد العزيز وإن كان صادقا صالحا فلا يحتمل منه هذا التفرد.

وبعد، فهذه حجج قاطعة، وبراهين ساطعة، على أن إطلاق بعض المتأخرين القول بقبول زيادة الثقة مطلقا قول باطل مخالف لنصوص كبار أئمة الحديث وحفاظ الآثار، وعندي نقول أخرى معضدة، وشواهد مقوية، أرجأت بسطها، وأنسأت نشرها، إلى الفصل العاشر، بإذن العلي القادر.

(١) دفاعا عن السلفية (٢٥٧).

(٢) الفتح لابن رجب (٣/ ١٣٠-١٣١).

(٣) الإلزامات والتتبع (٢٠١).

(٤) الفتح لابن رجب (٥/ ١١٧).

(٥) الفتح لابن رجب (٦/ ٧٠).

ولهذا السبب وقع الخلاف بينهم في كثير من الأحاديث التي اختلف في وصلها وإرسالها أو رفعها ووقفها، فرجح طائفة الإرسال وآخرون الوصل[١].

ـ فرجح الترمذي ومسلم وأحمد رفع حديث (إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) رواه مسلم.

ورجح أبو زرعة الوقف، وتوقف ابن معين.

قال ابن رجب في فتح الباري (٦/ ٥٥): وإنما لم يخرجه البخاري لتوقفه أو لترجيحه وقفه.

ـ ورجح أبو داود وغيره وقف حديث ابن عمر (كان إذا دخل في الصلاة كبر) ورجح البخاري وغيره رفعه[٢].

ـ واختلف سالم ونافع في رفع جملة أحاديث، ورجح النسائي والدارقطني الوقف في بعضها ورجح أحمد وقف أحدها وتوقف في الآخر[٣].

بل تجد الواحد منهم يختلف عنه القول في الحديث الواحد، فتارة يعله بالإرسال وتارة يحكم بوصله[٤]، وهكذا في الرفع والوقف[٥]، وكذا الاختلاف في سنده[٦]، وغيرها.

وقد تأملت صنيع أبي حاتم وأبي زرعة في كتاب العلل، والدارقطني في كتابه العلل والبخاري كما في العلل الكبير للترمذي، بخصوص الرفع والوقف والوصل والإرسال فوجدت أن لهم في هذا الباب أربع طرق، فتارة يحكمون للواقف أو المرسل[٧]، وهو

(١) التلخيص الحبير (٢/ ١٢٩) ـ (٣/ ٣٦)، الفتح لابن حجر (٤/ ١٤٢) ـ (٥/ ١٦٨)، إرواء الغليل (٣/ ١٨٧) وشرح العلل (٢٥٩ـ٢٦٠).

(٢) فتح الباري لابن رجب (٦/ ٣٤٢).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٦/ ٣٤٥).

(٤) راجع التلخيص (٢/ ٤٤) فمرة رجح الدارقطني الإرسال، ومرة حسنه.

(٥) انظر الفتح لابن حجر (٥/ ٥٢)، مرة رجح البخاري الرفع، ومرة رجح الوقف.

(٦) انظر الفتح لابن حجر (١٢/ ١٧٧)، مرة رجح الدارقطني وجها، وأخرى وجها آخر.

(٧) انظر علل ابن أبي حاتم (١ / رقم ٨٥ـ٦٩ـ٣٠٣ـ٣٠٧ـ٥٣٦ـ٦٧٦) ـ (٢/ ١٧ـ٣٦ـ٤٤)، علل الدارقطني (١/ ٢٢٤) (١/ ٢٢٩) ـ (٤/ ١٨ـ٣٨٠) ـ (٥/ ٢٤٣) ـ (١٠/ ٧٩) ـ العلل الكبير للترمذي (٤٠ـ٥١ـ٥٧ـ٦١ـ٦٥ـ٩٦ـ١٤٤ـ٢١٨ـ٢٦٤ـ٢٨٥ـ٢٩٣ـ٣٢١ـ٣٥٤ـ٣٦٦).

الأكثر، وتارة يحكمون للرافع أو الموصل[1]، وتارة يصححون الجميع[2]، وتارة يتوقفون[3].

وسآتي على مزيد بسط لهذا الموضوع إذا انتهينا إليه في أجناس العلل إن شاء الله تعالى.

لكن لا بأس أن ننقل كلام بعض الحفاظ في تقرير هذا الأصل، ليظهر بجلاء دقة مباحث هذا الفن وأهميته.

قال الحافظ ابن حجر في النزهة (٩٦): والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة. اهـ.

وقال ابن دقيق العيد: من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم انه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد، أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانونا مطردا، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول.

وقال الزيلعي في نصب الراية (١/ ٣٣٦-٣٣٧) عند حديثه عن زيادة الثقة: .فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقا، ومنهم من لا يقبلها، والصحيح التفصيل: وهو أنها تقبل في موضع دون موضع. .ومن حكم في ذلك حكما عاما فقد غلط، بل كل زيادة لها حكم يخصها، ففي موضع يجزم بصحتها. .وفي موضع يغلب على الظن صحتها. .وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة. .وفي موضع يغلب على الظن خطؤها. .وفي

(١) انظر علل ابن أبي حاتم (١/ ٤٢)-(٢/ ٩-٤٤-٥٢-٠٦٨-١٦٨)، وعلل الدارقطني (٥/ ٢٤٤-٢٥٠) (١٠/ ٤٨)-(٧/ ٢٩٧). والعلل الكبير (٣٣٤).

(٢) انظر علل ابن أبي حاتم (٢/ ٢٦٨-٢٧٣-٢١٦-٢١٠-٣٤١) وعلل الدارقطني (١/ ٢٦٦)-(٤/ ٣٥٩) والعلل الكبير (٧١).

(٣) انظر علل ابن أبي حاتم (٢/ ١٩٣-٣١٥) وعلل الدارقطني (٤/ ٩٨)-(١٠/ ٤٣) والعلل الكبير (٢٩١).

موضع يتوقف في الزيادة. اهـ. مع الاختصار[١].

ثانيا: وتراهم أحيانا يضعفون حديث الراوي، ويقبلونه أخرى، لأمر ينقدح في أذهانهم.

قال ابن القيم في تهذيب السنن (١٠/ ٢٠٩) متعقبا على ابن القطان تعقبه لعبد الحق لكونه صحح حديث يحيى بن سليم: وأما تصحيحه حديث يحيى بن سليم في غير هذا فلا إنكار عليه فيه، فهذه طريقة أئمة الحديث العالمين بعلله يصححون حديث الرجل، ثم يضعفونه بعينه في حديث آخر إذا انفرد أو خالف الثقات.

ومن تأمل هذا وتتبعه رأى منه الكثير، فإنهم يصححون حديثه لمتابعة غيره له أو لأنه معروف الرواية صحيح الحديث عن شيخ بعينه ضعيفها في غيره.

وفي مثل هذا يعرض الغلط لطائفتين من الناس.

طائفة تجد الرجل قد خرج حديثه في الصحيح، وقد احتج به فيه، فحيث وجدوه في حديث قالوا: هذا على شرط الصحيح، وأصحاب الصحيح يكونون قد انتقوا حديثه[٢] ورووا له ما تابعه فيه الثقات ولم يكن معلولا، ويتركون من حديثه المعلول وما شذ فيه وانفرد به عن الناس، وخالف فيه الثقات، أو رواه عن غير معروف بالرواية عنه، ولاسيما إذا لم يجدوا حديثه عند أصحابه المختصين به، فإن لهم في هذا نظرا واعتبارا اختصوا به عمن لم يشاركهم فيه فلا يلزم حيث وجد حديث مثل هذا أن يكون صحيحا، ولهذا كثيرا ما يعلل البخاري ونظراؤه حديث الثقة بأنه لا يتابع عليه.

والطائفة الثانية: يرون الرجل قد تكلم فيه بسبب حديث رواه، وضعف من أجله، فيجعلون هذا سببا لتضعيف حديثه أين وجدوه، فيضعفون من حديثه ما يجزم أهل المعرفة بالحديث بصحته.

---

(١) وانظر النكت لابن حجر (٢٥٢)، وص (٢٣٧) منه ففيها كلام رائق للحافظ العلائي.

(٢) انظر في انتقاء صاحبي الصحيح لرواية بعض المتكلم فيهم وتخريجها في الصحيح: نصب الراية (١/ ٣٤١-٣٤٢)-(٢/ ٤٨٠).

وهذا باب قد اشتبه كثيرا على غير النقاد.

والصواب: ما اعتمده أئمة الحديث ونقاده من تنقية حديث الرجل وتصحيحه، والاحتجاج به في موضع، وتضعيفه وترك حديثه في موضع آخر.

وهذا فيما إذا تعددت شيوخ الرجل ظاهر، كإسماعيل بن عياش في غير الشاميين، وسفيان بن حسين في غير الزهري، ونظائرهما متعددة.

وإنما النقد الخفي: إذا كان شيخه واحدا، كحديث العلاء بن عبد الرحمن مثلا عن أبيه عن أبي هريرة، فإن مسلما يصحح هذا الإسناد ويحتج بالعلاء، وأعرض عن حديثه في الصيام بعد انتصاف شعبان، وهو من روايته، وعلى شرطه في الظاهر، ولم ير إخراجه لكلام الناس في هذا الحديث وتفرده وحده به.

وهذا أيضا كثير يعرفه من له عناية بعلم النقد ومعرفة العلل، وهذا إمام الحديث البخاري يعلل حديث الرجل بأنه لا يتابع عليه، ويحتج به في صحيحه ولا تناقض منه في ذلك. اهـ. كلام ابن القيم.

وقال أحمد عن عمرو بن شعيب: أنا أكتب حديثه وربما احتججنا به وربما وجس في القلب منه[1].

وقال ابن القيم في تهذيب السنن (١٠/ ٢٥): وهذه العلل وأمثالها تعنت، لا تترك لها الأحاديث الثابتة ولو تركت السنن بمثلها لوجد السبيل إلى ترك عامة الأحاديث الصحيحة الثابتة بمثل هذه الخيالات.

وهذه الطريق في مقابلها طريق الأصوليين وأكثر الفقهاء أنهم لا يلتفتون إلى علة الحديث إذا سلمت طريق من الطرق منها، فإذا وصله ثقة أو رفعه لا يبالون بخلاف من خالفه ولو كثروا.

والصواب في ذلك طريقة أئمة هذا الشأن العالمين به وبعلله، وهو النظر والتمهر في

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٨) وتهذيب التهذيب (٨/ ٤٤).

العلل والنظر في الواقفين والرافعين والمرسلين والواصلين أنهم أكثر وأوثق وأخص بالشيخ وأعرف بحديثه إلى غير ذلك من الأمور التي يجزمون معها بالعلة المؤثرة في موضع، وبانتفائها في موضع آخر، لا يرتضون طريق هؤلاء ولا طريق هؤلاء.

وقال ابن تيمية في الفتاوى (١٨/ ٤٢): وقد يترك من حديث الثقة ما علم أنه أخطأ فيه، فيظن من لا خبرة له أن كل ما رواه ذلك الشخص يحتج به أصحاب الصحيح وليس الأمر كذلك، فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمة الفن كيحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري صاحب الصحيح والدارقطني وغيرهم، وهذه علوم يعرفها أصحابها والله أعلم.

وقال ابن القيم في الفوائد الحديثية (٣٥): وقد روى الحاكم حديث عبد الرحمن بن غزوان هذا في المستدرك، وقال: هو على شرط مسلم، وليس كما قال: فإن مسلما إذا احتج بثقة لم يلزمه أن يصحح جميع ما رواه، ويكون كل ما رواه على شرطه، فإن الثقة قد يغلط ويهم، ويكون الحديث من حديثه معلولا علة مؤثرة فيه مانعة من صحته فإذا احتج بحديث من حديثه غير معلول لم يكن الحديث المعلول على شرطه.

وقال في زاد المعاد (١/ ٣٦٤): ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه، لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه.

فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضعف جميع حديث سيىء الحفظ.

فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله.

والثانية: طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله.

وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن، والله المستعان. اهـ

ولابن القيم في الفروسية (٢٤٥) كلام جيد جدا في تقرير هذا، فانظره.

ثالثا: قد يعل المحدث الحديث وتقصر عبارته عن بيان علته، لأنه أمر ينقدح في نفسه ولا يستطيع التعبير عنه لكثرة ممارسته للحديث النبوي حتى اختلط بلحمه ودمه، وصارت له هيأة نفسانية يميز بها بين صحيح الحديث وسقيمه.

قال ابن رجب في شرح العلل (٣٩٠): وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحضره وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم.

وقال ابن حجر في نكته (٢٩٥): وقد تقصر عبارة المعلل منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما في نقد الصيرفي سواء.

وقال ابن القيم في تهذيب السنن (١/ ١٦٩): وهذه التجويزات لا يلتفت إليها أئمة الحديث وأطباء علله ويعلمون أن الحديث معلول بإرسال الزبيدي له، ولهم ذوق لا يحول بينه وبينهم فيه التجويزات والاحتمالات. اهـ.

ومما يقوي ذلك ويوضحه أمور:

- الأول: أنكم تراهم ينكرون الحديث ولا يذكرون علته.

ذكر لأحمد حديث الحسين الجعفي عن ابن عينية عن عمرو بن دينار عن جابر: أسلم سالمها الله، فأنكره إنكارا شديدا، وقال: هذا عبد الله بن دينار عن ابن عمر، انظر الوهم من قبل من هو[1].

روى أبو حاتم[2] عن ابن أبي الثلج قال: كنا نذكر هذا الحديث ليحيى بن معين سنتين أو ثلاثة فيقول: هو باطل، ولا يدفعه بشيء حتى قدم علينا زكريا بن عدي فحدثنا بهذا الحديث عن عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة، فأتيناه فأخبرناه، فقال: هذا بابن أبي فروة أشبه منه بعبيد الله بن عمرو.

وقال ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٩٠): ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ،

(١) العلل لأحمد (١٤٨-١٤٩) رواية (المروذي).

(٢) العلل لابنه (٢/ ١٢٩) والميزان (٤/ ١٨٥).

ولا أدري ممن الوهم[١].

وقال سليمان بن حرب: كان يحيى بن معين يقول في الحديث: هذا خطأ، فأقول كيف صوابه؟ فلا يدري، فأنظر فأجده كما قال[٢].

وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث (٥٩-٦٠)، هذا إسناد تداوله الأئمة والثقات، وهو باطل من حديث مالك. . ولقد جهدت جهدي أن أقف على الواهم فيه من هو فلم أقف عليه، اللهم إلا أن أكبر الظن على ابن حيان البصري على أنه صدوق مقبول.

وسئل أبو حاتم عن حديث أم سلمة مرفوعا: من صلى اثنتي عشر ركعة بني له بيت في الجنة، فقال: هذا خطأ، الناس يقولون عن أم حبيبة، قلت لأبي: الخطأ ممن هو؟ قال: لا أدري[٣].

وقال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٤٨٨): سألت أبا زرعة عن حديث رواه بقية عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن يرى بالقز والحرير للنساء بأسا، فقال أبو زرعة: هذا حديث منكر، قلت تعرف له علة؟ قال: لا. اهـ.

قال أحمد: مازلت منكرا لهذا الحديث وما أدري ما وجهه[٤].

وكثيرا ما يحكم الذهبي وغيره بنكارة حديث مع اعترافه بصحة سنده ولا يذكر له علة.

فقال، مثلا، في تلخيص المستدرك (٤/ ١٣) عن حديث: منكر على جودة إسناده، وقال عن آخر (٤/ ١١): منكر على نظافة سنده.

وقال عن حديث صلاة حفظ القرآن (١/ ٤٦١): هذا حديث منكر شاذ، أخاف أن

(١) ونقله صاحب الإرواء (٣/ ٣٤٠) ونصب الراية (٢/ ٤١٨).

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (٣١٤).

(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٣٥).

(٤) الإجابة للزركشي (١٠٩).

يكون موضوعا، وقد حيرني والله جودة سنده.

وقال في السير عن حديث (١٧/ ٢٩٩): حديث منكر مع قوة إسناده.

وقال في السير (٤/ ٣٤٣): هذا حديث نظيف الإسناد منكر اللفظ.

وقال في الميزان (١/ ٦٢١): رواته ثقات، ونكارته بينة.

وقال في الميزان (١/ ٥٨٠): فهذا إسناده ثقات ولفظه منكر.

وقال في الميزان أيضا (٢/ ٢١٣): هو مع نظافة سنده حديث منكر جدا.

وقال في التذكرة (٣/ ٩١٧): منكر جدا على نظافة إسناده.

وقال الخطيب في تاريخه (١٤/ ٣٥): لايثبت هذا الحديث، ورجال إسناده كلهم ثقات، ولعله شبه لهذا الشيخ القطان أو أدخل عليه.

وقال ابن عبد الهادي: ورواة هذا الحديث كلهم ثقات، ولكنه حديث منكر[1].

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/ ٣٧): وهو منكر مع نظافة سنده.

وقال الحافظ ابن حجر في اللسان (٧/ ١٢١): إسناده صحيح ومتنه منكر، كما قال المصنف.

وقال في التهذيب (١٠/ ٢٦١): باطل مع صحة سنده.

وقال الألباني في الصحيحة (٢/ ٦٢٠): منكر على جودة إسناده[2].

ـ الثاني: وأحيانا تراهم يستنكرون الحديث لأول وهلة، ثم تظهر لهم علته فيما بعد.

قال الخطيب في الجامع (٢/ ٢٥٧): فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد ومضي الزمن البعيد. ثم أسند عن ابن المديني قال: ربما أدركت

(١) انظر نصب الراية (٤/ ١٢٧).

(٢) وانظر شرح العلل (٢٤٨ـ٢٥١) والميزان (٢/ ٤٣٠) والعلو له (؟؟؟؟؟) وتاريخ بغداد (٢/ ٥١ ـ ٩٨ـ ١٠٢ ـ ١٠٤) والفتح لابن رجب (٦/ ١٩٥) والسير (٤/ ٣٤٣) وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٦١).

علة حديث بعد أربعين سنة . اهـ .

وقال أبو حاتم أيضا : كنت أستغرب هذا الحديث ، فنظرت فإذا هو وهم[١] .

قال ابن المديني : كان ابن مهدي يعرف حديثه وحديث غيره ، كان يذكر له الحديث عن الرجل فيقول : خطأ ، ثم يقول ينبغي أن يكون أتي هذا الشيخ من حديث كذا من وجه كذا ، قال فنجده كما قال[٢] .

وقال أبو حاتم بعد أن ذكر علة حديث : وأول ما رأيت حديث ابن عبد الحكم استغربناه ثم تبين لي علته[٣] .

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٣١٢) : سألت أبي عن حديث رواه أحمد بن حنبل وفضل الأعرج عن هشام بن سعيد أبي أحمد الطالقاني عن محمد بن مهاجر عن عقيل بن شبيب عن أبي وهب الجشمي ، وكانت له صحبة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سموا أولادكم أسماء الأنبياء ، وأحسن الأسماء عبد الله وعبد الرحمن وأصدقها حارث وهمام ، وأقبحها حرب ومرة ، وارتبطوا الخيل وامسحوا على نواصيها وقلدوها ولا تقلدوها الأوثان .

قال أبي : سمعت هذا الحديث من فضل الأعرج وفاتني من أحمد ، وأنكرته في نفسي ، وكان يقع في قلبي أنه أبو وهب الكلاعي صاحب مكحول ، وكان أصحابنا يستغربون فلا يمكنني أن أقول شيئا ، لما رواه أحمد ، ثم قدمت حمص فإذا قد حدثنا ابن المصفى عن أبي المغيرة قال حدثني محمد بن مهاجر قال حدثني عقيل بن سعيد عن أبي وهب الكلاعي قال قال النبي صلى الله عليه وسلم .

وأخبرنا أبو محمد قال : وحدثنا به أبي مرة ، أخبرني قال حدثنا هشام عن عمار بن يحيى بن حمزة عن ابن وهب عن سليمان بن موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) العلل لابنه (٢/ ١٦٧) .

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٥٢) وتاريخ بغداد (١٠/ ٢٤٤) .

(٣) العلل لابنه (١/ ٤٠٩) وانظر العلل كذلك (١/ ٤٢٠) .

قال أبي: فعلمت أن ذلك باطل، وعلمت أن إنكاري كان صحيحا، وأبو وهب الكلاعي هو صاحب مكحول الذي يروي عن مكحول، واسمه عبيد الله بن عبيد، وهو دون التابعين، يروي عن التابعين، وضربه مثل الأوزاعي ونحوه، فبقيت متعجبا من أحمد بن حنبل كيف خفي عليه، فإني أنكرته حين سمعت به قبل أن أقف عليه[1].

وسئل أبو حاتم عن حديث إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه، ولكن أكله إلى إيمانه، فقال: كنا نستغرب هذا الحديث ولم نكن عرفنا علته وعلمنا أنه خطأ، وكان يسأل العباس عنه، ثم وقفنا بعد على علته، وعلمنا أنه خطأ[2].

قال البرذعي في السؤالات (٢/ ٣٨٧-٣٨٨): وسمعت أبا زرعة يقول: كنت سمعت رجاء الحافظ حين قدم علينا فحدثنا عن علي بن المديني عن معاذ بن هشام عن أبيه عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال (نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل أهله ليلا).

فأنكرته، ولم أكن دخلت البصرة بعد، فلما التقيت مع علي سألته، فقال: من حدث بهذا عني مجنون، ما حدثت بهذا قط، وما سمعت هذا من معاذ بن هشام قط.

- الثالث: وأحيانا يغترون بظاهر سنده، ثم تظهر لهم علته بعد ذلك.

سئل أبو حاتم عن حديث مجاهد عن ابن عمر في تفسير قوله تعالى (إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله).

فقال: كنت معجبا بهذا الحديث حتى أصبت له عورة.[3]

وسئل عن حديث أبي هريرة مرفوعا: إن المعونة تنزل من الله على قدر المؤونة. الحديث.

---

(١) ونقله ابن حجر في نكته (٣٣٦).

(٢) العلل لابنه (٢/ ١٥١) وانظر العلل كذلك (١/ رقم٩٢٧).

(٣) علل ابن أبي حاتم (٢/ ٧٦).

فقال: كنت معجبا بهذا الحديث حتى ظهرت لي عورته[١].

وسئل أبو حاتم عن حديث أنس مرفوعا (للبكر سبع وللثيب ثلاث)، فقال: كنت معجبا بهذا الحديث حتى رأيت علته[٢].

وسئل كذلك عن حديث عائشة (في الرجل يطلق امرأته ثلاثا في مرضه). الحديث. فقال: كنت أستحسن حديث يزيد بن هارون حتى كتبت هذا الحديث، فإذا هو قد أفسد ذلك الحديث[٣].

وقال أبو حاتم لما سئل عن حديث (الغنم من دواب الجنة): كنت أستحسن هذا الإسناد فبان لي خطؤه[٤].

ونقل ابن رجب عن علي بن المديني أنه قال عن حديث عبد الرحمن بن عوف في سجود السهو الذي خرجه الإمام أحمد وغيره: وكان عندي حسنا حتى وقفت على علته[٥].

الأمر الرابع: ومن الأمور كذلك التي تدل على أن علم العلل لا ينضبط تحت قواعد مطردة دائما أن أرباب العلل مع تصريح الراوي بالسماع من شيخه، ينكرون عليه ذلك ولا يقبلونه ويعدونه وهما، ولو كان غير مدلس.

قال ابن رجب رحمه الله في شرح العلل (٢١٨): وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد ويقول: هو خطأ يعني ذكر السماع، قال في رواية هدبة عن حماد عن قتادة ثنا خلاد الجهني وهو خطأ، خلاد قديم، ما رأى قتادة خلادا.

وذكروا لأحمد قول من قال عن عراك بن مالك سمعت عائشة، فقال: هذا خطأ

(١) علل ابن أبي حاتم (٢/ ١٣٣).
(٢) نفس المصدر (١/ ٤٠٨).
(٣) نفس المصدر (١/ ٤٢٨).
(٤) نفسه (١/ ١٣٧).
(٥) فتح الباري لابن رجب (٩/ ٤٦٥).

وأنكره، وقال: عراك من أين سمع من عائشة، إنما يروى عن عروة عن عائشة، وكذلك ذكر أبو حاتم الرازي أن بقية بن الوليد كان يروي عن شيوخ ما لم يسمعه فيظن أصحابه أنه سمعه فيروون عنه تلك الأحاديث، ويصرحون بسماعه لها من شيوخه و لا يضبطون ذلك، وحينئذ ينبغي التفطن لهذه الأمور ولا يغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد، فقد ذكر ابن المديني أن شعبة وجدوا له غير شيء يذكر فيه الإخبار عن شيوخه ويكون منقطعا.

وقال في شرح الأربعين (٢/ ٣٧٦): وقد تكلم غير واحد من الحفاظ في لفظة حدثنا مجاهد، وقالوا هي غير ثابتة، وأنكروها على ابن المديني، وقالوا: لم يسمع الأعمش هذا الحديث من مجاهد، إنما سمعه من ليث بن أبي سليم عنه، وقد ذكر ذلك العقيلي وغيره[١].

وشكك ابن القطان الفاسي في حديث في صحيح مسلم مع تصريح راويه بالسماع، بل ومع تصريح ابن معين بالسماع، وقال: يحتمل أنه حدث الناس[٢].

وقال ابن أبي خيثمة: رأيت في كتاب علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني فقال: ضعيف، قلت ليحيى: إنه يقول أخبرني، قال: لا شيء كله ضعيف، إنما هو كتاب دفعه إليه[٣].

وقال الحافظ في التهذيب (٧/ ٢٥): ووقع في رواية أبي نعيم التي تقدم ذكرها عن عبيد الله بن موهب سمعت تميما، وذكر البخاري في التاريخ أن التصريح بسماع ابن موهب من تميم وهم. اهـ[٤].

وقال الحافظ في التلخيص (١/ ٢٧٩): ووقع في زيادات المسند وفي الدارقطني

(١) وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن هذا، فانظر الفتح (١١/ ٢٣٣).
(٢) بيان الوهم والإيهام (٢/ ٥٦٣-٥٦٤).
(٣) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٦٠) و هدي الساري (٣٧٦).
(٤) وكذا قال النسائي، كما في الفتح لابن حجر (١٢/ ٤٧).

ومسند الهيثم بن كليب تصريح ابن جريج بإخبار حبيب له، وهو وهم في نقدي[١].

وقد أنكر أحمد وغيره سماع عراك من عائشة، مع أنهما تعاصرا في بلدة واحدة، وجاء في حديث تصريحه بالسماع فقال: سمعت عائشة: فأنكروه عليه وعدوه وهما[٢].

وتأمل هذا الحوار الساخن بين يحيى بن معين ونعيم بن حماد حول ادعاء نعيم سماع حديث، ورد يحيى عليه، وإصراره على الرد وثقته بنفسه.

فروى عباس الدوري في التاريخ[٣] عن ابن معين قال: حضرت مجلس نعيم بن حماد بمصر، فجعل يقرأ كتابا من تصنيفه قال: فقرأ ساعة، ثم قال: ثنا ابن المبارك عن ابن عون فذكر أحاديث.

فقلت له: ليس هذا عن ابن المبارك، وقال: ترد علي؟

قلت: نعم أريد بذلك زينك، فأبى أن يرجع.

فقلت: والله ما سمعت أنت هذه الأحاديث من ابن المبارك من ابن عون، فغضب هو وكل من كان عنده، وقام فدخل البيت فأخرج صحائف، فجعل يقول: نعم يا مبارك ما غلطت، وكانت هذه صحائف، يعني مجموعة فغلطت فجعلت أكتب من حديث ابن مبارك عن ابن عون وإنما رواها لي عن ابن عون غير ابن المبارك، قال: فرجع عنها. اهـ.

وتأمل يقين ابن معين التام في استنكار حديث، ذكر عبد الله بن أحمد أنه سمع يحيى بن معين قيل له: تحفظ عن عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة

(١) انظر كيف أنكر التصريح بالسماع مع وقوعه في مصادر شتى.

(٢) انظر نصب الراية (٢/١٠٦-١٠٧)، وقد تعقب ابن دقيق العيد هذا فانظره هناك، وقد تقدم هذا قريبا نقلا عن ابن رجب.

(٣) كذا في النكت لابن حجر (٣٧٦)، ولم أرها في الأصل، وذكر ابن حجر مختصره في تهذيبه (١٠/ ٤١٠)، ثم رأيته عند الخطيب في الكفاية (١٧٧-١٧٨)، وسأنقل لفظه فيما يأتي.

عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه مسح على الجبائر.

فقال يحيى: باطل، ما حدث به معمر قط، ثم قال يحيى: عليه مائة بدنة مقلدة مجللة إن كان معمر حدث بهذا قط، هذا باطل، ولو حدث بهذا عبد الرزاق كان حلال الدم، من حدث بهذا عن عبد الرزاق؟ قالوا: فلان، وفي بعض النسخ قالوا: محمد بن يحيى.

قال: لا والله ما حدث به معمر وعليه حجة من ههنا إلى مكة إن كان معمر يحدث بهذا[1].

وتأمل هذا المثال كذلك: قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٣٦) وفي الجرح والتعديل (٨/ ١٢٩): سمعت أبي قال كان بطرسوس شيخ يقال له محمد بن يزيد الأسلمي، وكان قد كتب حديثا كثيرا جدا ثم خلط بعد، فرأيت يوما في كتبه حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه عن إسماعيل بن سميع عن مسلم البطيني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من سمع سمع الله به ومن راءى راءى الله به، قال أبي: فأوقفته عنه فقلت له: ليس هذا من حديث ابن نمير، وابن نمير لم يسمع من إسماعيل بن سميع شيئا، فبقي الرجل، وقلت له هذا من حديث حفص بن غياث فقلت لأبي: ما توهمت، قال ظننت أن إنسانا ذاكره، فسرقه منه وكتبه، أسأل الله السلامة.

علق البخاري عن ابن أبي مريم أخبرنا يحيى بن أيوب ثنا حميد ثنا أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال ابن رجب في فتح الباري (٣/ ٥٣ـ٥٤): ومقصود البخاري بهذا تصحيح رواية

(١) شرح العلل (٣٢١).

وانظر أمثلة أخرى من إنكار التصريح بالسماع التي وقعت في بعض الأسانيد في: العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٥٤ـ١٧٦ـ٢٩٢ـ٤٣١ـ٥٠٣)ـ(٢/ ١١٩ـ٣٧)، تاريخ الدوري (٢/ ١١٢)، سؤالات ابن الجنيد (٢٨٤) الجرح والتعديل (١/ ٢٩٢)، التهذيب (٦/ ٤٣)، الفتح لابن حجر (١/ ٤١٣)ـ(٢/ ١٥٨ـ٥١٩)ـ(٣/ ٥٦٨)ـ(١٢/ ٤٧) إرواء الغليل (١/ ١٩٦ـ١٩٧ـ٢٩٧) نصب الراية (٢/ ١٠٦ـ١٠٧)، جامع التحصيل (٢٣٦)، فتح المغيث (١/ ١٨٢) بيان الوهم والإيهام (٢/ ٤٠٠ ـ المطبوع) (١/ ٩٤أ ـ المخطوط).

حميد عن أنس المرفوعة، وقد نازعه في ذلك الإسماعيلي وقال: إنما سمعه حميد من ميمون بن سياه عن أنس، قال: ولا يحتج بيحيى بن أيوب في قوله ثنا حميد ثنا أنس، فإن عادة الشامين والمصريين جرت على ذكر الخبر فيما يروونه لا يطوونه طي أهل العراق.

يشير إلى أن الشاميين والمصريين يصرحون بالتحديث في رواياتهم ولا يكون الإسناد متصلا بالسماع، وقد ذكر أبو حاتم الرازي عن أصحاب بقية بن الوليد أنهم يصنعون ذلك كثيرا[١].

ثم استدل الإسماعيلي على ما قاله بما خرجه من طريق عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ثنا حميد عن ميمون بن سياه قال سألت أنساانتهى كلام ابن رجب، وهو كلام نفيس، فلله دره، ما أدق ملاحظته.

وقال كذلك في الفتح (٣/ ٩٥): وقد سبق القول في تسامح يحيى بن أيوب والمصريين والشاميين في لفظة ثنا كما قال الإسماعيلي.

وكرر نفس الشيء في (٣/ ١٠٦ـ٤/ ٣٩٨ـ٨/ ٢٥٥).

وعبارته في أحدها هي: وقد تقدم عن الإسماعيلي أنه قال في المصريين إنهم يتسامحون في لفظة الإخبار بخلاف أهل العراق، ولفظة السماع قريب من ذلك (٤/ ٣٩٨).

وقال في (٨/ ٢٥٥): وقد ذكر أبو حاتم نحو هذا في أصحاب بقية بن الوليد أنهم يروون عنه عن شيوخه ويصرحون بتحديثه عنهم من غير سماع له منهم، وكذلك قال يحيى بن سعيد القطان في فطر بن خليفة أنه كان يقول: ثنا فلان بحديث، ثم يدخل بينه وبينه رجلا آخر، كان ذلك سجية منه، ذكره العقيلي في كتابه، وكذا ذكر الإسماعيلي أن أهل الشام ومصر يتسامحون في قولهم ثنا من غير صحة السماع، منهم يحيى بن أيوب المصري. اهـ.

---

(١) قلت: وهذا شيء مهم للغاية، لأن بقية يدلس، فإذا عمد أصحابه إلى ذكر التصريح بالسماع له ولمن فوقه فيشتد حينئذ الاشتباه، فينبغي التفطن لهذا كثيرا في روايات بقية المخالفة لروايات الثقات أو التي تفرد بها ولا أصل لها ولا شاهد، ولو صرح بالسماع.

وخرج البخاري من طريق الأوزاعي حدثني نافع عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يغدو إلى المصلى والعنزة بين يديه. الحديث.

قال الحافظ ابن رجب في الفتح (٩/ ٣٦)، وفي هذه الرواية التصريح بسماع الأوزاعي لهذا الحديث من نافع.

وقد رواه الوليد بن مزيد عن الأوزاعي حدثني الزهري عن نافع فذكره.

وقد ذكر غير واحد أن الأوزاعي لم يصح له سماع من نافع، منهم ابن معين، ويحيى بن بكير، وقيل: سمع منه حديثا واحدا، وقد قيل إن الشاميين كانوا يتسامحون في لفظة أنا، وثنا، ويستعملونها في غير السماع، ذكره الإسماعيلي وغيره. اهـ

وسئل البخاري عن حديث النضر بن شميل قال أخبرنا شعبة ثنا محمد بن عبيد الله بن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة: (من أرضى الله بسخط الناس)، فقال البخاري: أخطأ النضر إنما هذا شعبة عن واقد بن محمد عن رجل عن أبن أبي مليكة. العلل الكبير (٣٣٢).

ـ الأمر الخامس:

ومن غريب أمر المحدثين ـ وهو من أبين الأدلة الدالة على دقة علم العلل وأهميته ـ أنهم يعلون أحيانا بعلل غير قادحة في الجملة لنكارة في متن الحديث أو سنده أو لوجود شيء رابهم في الحديث جعلهم يتوقون فيه.

وفي هذا يقول علامة اليمن عبد الرحمن المعلمي في تقدمة الفوائد المجموعة للشوكاني: (١١ـ١٢): إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقا، حيث وقعت، أعلونه بعلة ليست بقادحة مطلقا، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذلك المنكر.

فمن ذلك إعلاله بأن راويه لم يصرح بالسماع، هذا مع أن الراوي غير مدلس، أعل البخاري بذلك خبرا رواه عمر بن أبي عمرو مولى المطلب عن عكرمة تراه في ترجمة

عمرو من التهذيب[1]، ونحو ذلك: كلامه في حديث عمرو بن دينار في القضاء بالشاهد واليمين[2].

ونحوه أيضا: كلام شيخه على بن المديني في حديث خلق الله التربة يوم السبت.. إلخ، كما تراه في الأسماء والصفات للبيهقي، وكذلك أعل أبو حاتم خبرا رواه الليث بن سعد عن سعيد المقبري، كما تراه في علل ابن أبي حاتم[3] (٢/ ٣٥٣).

ومن ذلك: إشارة البخاري إلى إعلال حديث الجمع بين الصلاتين بأن قتيبة لما كتبه عن الليث كان معه خالد المادئني، وكان خالد يدخل على الشيوخ، يراجع معرفة علوم الحديث للحاكم[4] (ص١٢٠).

ومن ذلك: الإعلال بالحمل على الخطأ، وإن لم يتبين وجهه، كإعلالهم حديث عبد المالك بن أبي سليمان في الشفعة[5].

ومن ذلك: إعلالهم بظن أن الحديث أدخل على الشيخ، كما ترى في لسان الميزان في ترجمة الفضل بن الحباب وغيرها.

وحجتهم في هذا: أن عدم القدح بتلك العلة مطلقا، إنما بني على أن دخول الخلل من جهتها نادر، فإذا اتفق أن يكون المتن منكرا، يغلب على ظن الناقد بطلانه، فقد

---

(١) التهذيب (٨/ ٧٢)، ونص عبارته: قال البخاري: روى عن عكرمة في قصة البهيمة، فلا أدري سمع أم لا، قال الآجري: سألت أبا دود عنه فقال: ليس هو بذاك، حدث عنه مالك بحديثين روى عن عكرمة عن ابن عباس من أتى بهيمة فاقتلوه.

(٢) نص كلامه: قال الترمذي: سألت محمدا عنه فقال عمرو بن دينار لم يسمع عندي هذا الحديث من ابن عباس. وانظر إرواء الغليل (٨/ ٢٩٩).

(٣) قال أبو حاتم لما سئل عن حديث (يدخل الجنة بشفاعة رجل من أمتي أكثر من مضر وبني تميم، فقيل من هو يا رسول الله فقال أويس القرني): هذا الحديث ليس هو في كتاب أبي صالح عن الليث، نظرت في أصل الليث وليس فيه هذا الحديث ولم يذكر أيضا الليث في هذا الحديث خبر، ويحتمل أن يكون سمعه من غير ثقة ودلسه ولم يروه غير أبي صالح.

(٤) وسيأتي نقل كلامه برمته.

(٥) انظر إرواء الغليل (٥/ ٣٧٨).

يحقق وجود الخلل، وإذ لم يوجد سبب له، إلا تلك العلة، فالظاهر أنها هي السبب، وأن هذا من ذاك النادر الذي يجيء والخلل فيه من جهتها.

وبهذا يتبين أن ما يقع ممن دونهم من التعقب بأن تلك العلة غير قادحة وأنهم قد صححوا مالا يحصى من الأحاديث مع وجودها، إنما هو غفلة عما تقدم من الفرق، اللهم إلا أن يثبت المتعقب أن الخبر غير منكر. اهـ كلام المعلمي.

قلت: ومن أمثلة ذلك أيضا إعلال رواية الثقة الموصوف ببعض الغرائب والمفاريد القليلة، أو رواية المدلس الذي صرح بالسماع إذا كان احتمال الانقطاع واردا[١]. أو رواية الثقة الموصوف بقليل من التدليس الذي لا يضر فاعله ولا يشترط لقبول روايته التصريح بالسماع.

الأمر السادس:

إن المحدث مهما بلغ في الحفظ والإتقان، فضلا عن الفقيه وغيره، محتاج إلى غيره في هذا العلم، فكم حديث سلم به حافظ كبير، اطلع فيه غيره على علة قادحة تمنع من تحسينه فضلا عن تصحيحه.

فهذا البخاري ومسلم، وهما من هما في الحفظ والإتقان، بل وعلو الكعب في علم العلل ذاته، ومع ذلك تعقبهما غيرهما في كثير من أحاديث صحيحهما، وبينوا عللها كأبي الحسن الدارقطني وأبي علي الجياني وأبي مسعود الدمشقي وأبي الحسن بن القطان وابن تيمية وابن القيم وابن حجر وغيرهم من أئمة هذا الشأن[٢].

قال الحافظ في النكت (٥٦): لأن كثيرا من الأحاديث التي صححها المتقدمون اطلع غيرهم من الأئمة فيها على علل تحطها عن تربة الصحة، ولاسيما من كان لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم منه بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن، وكذا في كتاب ابن حبان، بل وفيما صححه الترمذي

(١) بيان الوهم والإيهام (٢/ ٣٧٨).

(٢) انظر هدي الساري (٢٤٦) فما بعد.

من ذلك جملة، مع أن الترمذي ممن يفرق بين الصحيح والحسن، لكنه قد يخفى على الحافظ بعض العلل في الحديث فيحكم عليه بالصحة بمقتضى ما ظهر له، ويطلع عليها غيره فيرد بها الخبر . اهـ.

قلت: بل قد تخفى على الإمام المبرز في العلل ثم تظهر له، هو نفسه، بعد.

ومن ذلك قول أبي حاتم الرازي عن حديث: كنت معجبا بهذا الحديث حتى ظهرت لي عورته[١].

وقد تقدمت نماذج من هذا قبل ورقات.

وهذا جهبذ العلل وأحد أشهر أئمته: الحافظ الدارقطني خرج حديث قول النبي صلى الله عليه وسلم (آمين) وحسنه، وفاتته علته، قال الحافظ ابن رجب في فتح الباري (٧/ ٤٩) خرجه الدارقطني وقال: إسناده حسن، كذا قال: ووصله وهم، إنما هو مدرج من قول الزهري كما رواه مالك.

الأمر السابع:

وتظهر أهميته كذلك، إذا علمنا أن علم العلل علم يبحث في الأوهام التي يمكن أن تكون وقعت لبعض الرواة الثقات، بل وبعض جبال الحفظ كالسفيانين ومالك وشعبة ويحيى القطان ومسعر وأضرابهم، وهنا تكمن صعوبة وخطورة هذا العلم.

فليس الشأن عند عالم العلل أن يكون الحديث رواه مبرزون في الحفظ والضبط، بل العبرة عنده أن يسلم من الوهم والغلط والعلل الخفية القادحة التي لا يتفطن لها أكثر المحدثين.

ولهذا تراهم يعللون بعلل خفية جدا، ويلاحظون أوهاما من العسير التنبه لها والتفطن لوجودها، كأن يهم الراوي في اختصار الحديث[٢]. أو في روايته بالمعنى[٣]،

(١) العلل لابنه (٢/ ١٣٣).
(٢) انظر العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٣٠-٤٧-٩٠)، وشرح ابن رجب (٣٧٣).
(٣) شرح العلل لابن رجب (٣٧٣)، والتلخيص الحبير (٢/ ١٩٣)

وكتعليلهم بأن هذا الحديث يشبه حديث فلان(١)، أو هذا الحديث مما ذوكر به فلان فرواه على أنه من روايته(٢)، أو هذا الحديث مما أدخل على فلان وليس من حديثه فظنه من حديثه، (٣) أو هذا الحديث مما سلك فيه الراوي الجادة واهماً(٤)، أو هذا الحديث مما رواه الراوي وهو صغير(٥)، وهو مظنة الغلط والخطأ، أو رواه الراوي من صحيفة وليس بسماع له(٦)، أو لم يصح لفلان سماع من فلان وإن كان رآه بل جالسه(٧)، أو كملاحظتهم وقوع تصحيف في المتن أو السند.

ومن أدق التصحيفات التي لاحظها أئمة العلل واستخرجوها بدقيق ملاحظتهم ما يلي:

- أن يصحف الراوي (عن فلان) إلى (وفلان)(٨).
- أو العكس أن يصحف (وفلان) إلى (عن فلان)(٩).
- أو يصحف (عن فلان) إلى (ابن فلان)(١٠).
- أو يصحف (ابن فلان) إلى (عن فلان)(١١).

هذه بعض أمثلة تصحيف صيغة الرواية، لأن التصحيف من حيث مكان وقوعه قسمان: تصحيف متن وتصحيف سند، وتصحيف السند قسمان تصحيف اسم

(١) انظر العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٨٠-٩٧٥-٧٨٣)-(٢/ ١٠-٢٦٩).
(٢) انظر العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٩٥)، وشرح ابن رجب للعلل (٢٤٨-٢٤٩).
(٣) انظر العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٤٧).
(٤) انظر العلل لابن أبي حاتم (١/ ٨٠-١٠٧-٢١٣-٤٢٨)، وهدي الساري (٣٥٣).
(٥) انظر شرح العلل لابن رجب (٧٢-٢٦٦-٢٨٤-٢٩٢-٢٩٧)، والعلل لأحمد رواية المروذي وغيره (٦٠-٤٩-٥٥) والتهذيب (٨/ ٥٩).
(٦) انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٦-٨٧-٣٦٠).
(٧) انظر شرح العلل لابن رجب (٢١٥).
(٨) انظر العلل لابن أبي حاتم (٢/) وبيان الوهم والإيهام (٢/ ٤٦٩).
(٩) الفتح لابن حجر (١/ ٥٥٩) والهدي(٣٦٢) وعلل ابن أبي حاتم (٢/ ١٢٠-٢٠-٩).
(١٠) الفتح لابن حجر (٦/ ٢٩٥)-(٩/ ٢٤٤).
(١١) الفتح لابن حجر (٢/ ٥٤٧) والعلل لابن أبي حاتم (٢/ ٢١-٣٨) وفتح الباري لابن رجب (٧/ ١٣٩).

الراوي، وتصحيف صيغة الرواية، وسنأتي على تفصيل جميع ذلك في محله إن شاء الله تعالى، عندما ننتهي إلى الفصل الخاص بأجناس العلل، وقد جمعت من ذلك جملة وافرة تبين بجلاء براعة المحدثين في اكتشاف العلل الخفية.

ومن دقيق تصحيفات المتون:

- تصحيف (روضة خاخ) إلى (روضة حاج)[١].
- وتصحيف قوله (قدح رحراح) إلى (قدح زجاج)[٢].
- وتصحيف قوله (ببدر) إلى (بقدر)[٣].
- وتصحيف يتجلجل إلى يتخلخل، أو يتحلحل، أو يتجلل[٤].
- وتصحيف (النقيع) إلى (البقيع)[٥].
- وتصحيف (أهل الدثور) إلى (أهل الدور)[٦].

وفي ختام هذا الفصل لنذكر بعض الأمثلة تبين دقة هذا العلم، وخفاء مباحثه، ودقيق نظر المحدثين ورهافة حسهم في استخراج خفايا العلل.

المثال الأول:

قال أبو داود الطيالسي في مسنده(١٥١٣) حدثنا شعبة عن الأعمش قال سمعت خيثمة يحدث عن أبي عطية قال سمعت عائشة تقول والله انى لأعلم كيف كانت تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم سمعتها تلبى: لبيك اللهم لبيك لبيك، لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك.

---

(١) الفتح لابن حجر (١٢/ ٣٠٦).
(٢) الفتح لابن حجر (١/ ٣٠٤).
(٣) الفتح لابن حجر (١/ ٣٤٢).
(٤) الفتح لابن حجر (١٠/ ٢٦١).
(٥) الفتح لابن حجر (١٠/ ٧٢).
(٦) الفتح لابن رجب (٧/ ٤٠٥).

والحديث علقه البخاري في صحيحه(٣/ ٤٠٩ـ فتح).

فهذا سند لا يشك محدث في صحته، لكن بحثنا فوجدنا الثوري وزهير بن معاوية وإسرائيل وغيرهم، رووه عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة به.

ومع ذلك لم نتجاسر على تخطئة شعبة في روايته لأنه إمام متقن واسع الرواية، فيمكن حمله على أن للأعمش، شيخين فيه.

لكن بحثنا فوجدنا عبد الله بن داود الخريبي رواه عن الأعمش فأوضحه وبين علته، كما قال الدارقطني، قال حدثنا الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة، فذكره، قال الأعمش: وذكر خيثمة عن الأسود أنه كان يزيد (والملك لا شريك لك)، قال الدارقطني: فيشبه أن يكون دخل الوهم على شعبة من ذكر الأعمش لخيثمة في آخره.

قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري (٣٥٨): وهو تحقيق حسن[١]

المثال الثاني:

روى أحمد في مسنده (٣/ ٢٢٣) قال: حدثنا أبو المغيرة ثنا الأوزاعي قال كتب إلي قتادة قال حدثني أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال: صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان (رضي الله عنهم)، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها.

وهذا سند ظاهره الصحة، لكن فيه علة خفية جدا، ألا وهي أن قتادة ولد أكمه، فكان لا يكتب، فيكون قد أمر بالكتابة غيره، وهذا الغير مجهول الحال عندنا.

فرجعت رواية الأوزاعي إلى أنها عن شخص مجهول كتب إليه بإذن قتادة عن أنس.

---

(١) قلت: فانظر كيف سرى الوهم على شعبة، فما أدق هذا وأعجبه! ولا يتذوق حلاوة مثل هذا التعليل إلا أهل الفن، فرحمة الله على المحدثين، ما أدقهم وأرهف حسهم، وانظر هدي الساري (٣٥٩ رقم ٢٧)، لترى مثلا آخر قريبا من هذا.

قال الحافظ بعد أن ذكر هذا: فهذه العلة أشد من تدليس الوليد[١]

ثم رأيت الحافظ الذهبي علل حديثا آخر بنفس التعليل في كتابه السير(٧/ ١٢١)، فراجعه فيه.

ومن نظائر هذا المثال ما وقع لإمام الصنعة البخاري، وهو:

المثال الثالث:

فقد أخرج البخاري في كتاب التفسير (٨/ ٢٣٣) من طريق ابن أبي مليكة أن علقمة بن وقاص أخبره أن مروان قال لبوابه: اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يعمل معذبا لنعذبن أجمعون، فقال ابن عباس: ما لكم ولهذه الحديث.

فمروان أرسل بوابه إلى ابن عباس يسأله، فرجع البواب إلى مروان مجيبا، فيكون الحديث عن مروان عن بوابه عن ابن عباس، وبواب مروان مجهول الحال عندنا، فعاد الحديث إلى مجهول[٢].

ونظيره كذلك[٣] حديث نقض الوضوء من مس الذكر، فقد وقع فيه أن مروان أرسل حرسيه إلى سمرة فعاد إليه بالجواب، وهو مجهول الحال، فتوقف عن تصحيح الحديث جماعة من الأئمة لذلك، كما في الفتح (٨/ ٢٣٤).

المثال الرابع:

قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٥٤-١٥٥): سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية قال حدثني أبو وهب الأسدي قال حدثنا نافع عن ابن عمر

(١) النكت على ابن الصلاح (٣١٩) ثم رأيت الحافظ يشير إلى وقوفه على رواية أخرى عن قتادة أصح من رواية الأوزاعي، انظر موافقة الخبر الخبر (١/ ٢٩٤).

(٢) وأجاب الحافظ عن هذا باحتمال فيه نظر، فانظره (٨/ ٢٣٤).

(٣) وانظر السير (٧/ ١٢٥).

قال: لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه[١].

قال أبي: هذا الحديث له علة قل من يفهمها، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعبيد الله بن عمرو، وكنيته أبو وهب وهو أسدي.

فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو، ونسبه إلى بني أسد لكيلا يفطن به[٢]، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة[٣] من الوسط لا يهتدى له، وكان بقية من أفعل الناس لهذا.

وأما ما قال إسحاق[٤] في روايته عن بقية عن أبي وهب حدثنا نافع، فهو وهم، غير أن وجهه عندي أن إسحاق[٥] لعله حفظ عن بقية هذا الحديث، ولما يفطن لما عمل بقية من تركه إسحاق[٦] من الوسط وتكنيته عبيد الله بن عمرو، فلم يفتقد لفظة بقية في قوله حدثنا نافع أو عن نافع. اهـ[٧].

المثال الخامس:

روى أبو داود (١٦٦٤) والحاكم (١/ ٥٦٧) من طريق يحيى بن يعلى المحاربي ثنا أبي ثنا غيلان عن جعفر بن إياس عن مجاهد عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية: (والذين يكنزن الذهب والفضة)، كبر ذلك على المسلمين، فقال عمر (ض): أنا أفرج عنكم، فانطلق فقال: يانبي الله إنه كبر على أصحابك هذه الآية فقال: إن الله لم يفرض

(١) وهذا سند ظاهره الصحة.
(٢) وهو غير مشهور بها.
(٣) وهو متروك.
(٤) أي ابن راهويه.
(٥) أي ابن راهويه.
(٦) أي ابن أبي فروة.
(٧) وقد ساقه الخطيب في الكفاية (٤٠٣) من طريق ابن أبي حاتم، وقال: وقول أبي حاتم كله في هذا الحديث صحيح.

الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم الحديث.

وظاهر السند الصحة، ولذلك اغتر به الحاكم فصححه، ووافقه الذهبي[١] وأقره ابن كثير في تفسيره (٢/ ٣٥١) وصححه العراقي في تخريج الإحياء (٢/ ٣٦).

لكن له علة خفية، وهي أن الحاكم أخرجه (٢/ ٣٦٣) من طريق إبراهيم بن إسحاق الزهري، وهو ثقة ثنا يحيى بن يعلى المحاربي ثنا أبي ثنا غيلان بن جامع عن عثمان بن القطان[٢] الخزاعي عن جعفر بن إياس عن مجاهد عن ابن عباس به.

وتابع إبراهيم عباس بن عبد الله الترقفي ثنا يحيى بن يعلى به، أخرجه البيهقي في سننه (٤/ ٨٣).

وتابعه كذلك حميد بن مالك عن يحيى به، أخرجه ابن الأعرابي في معجمه فتبين أن السند الأول منقطع، سقط منه عثمان أبو اليقظان، وهو ضعيف بالاتفاق[٣].

المثال السادس:

قال الدارقطني في العلل (١١/ ١٦٤-١٦٥) معلقا على حديث النار جبار: يرويه عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة: قال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ عن

(١) سكوت الذهبي على تصحيحات الحاكم في تلخيصه للمستدرك، هل يعتبر إقرارا لتصحيح الحاكم، أم لا؟
فذهب كثيرون، منهم الشيخ الألباني إلى أن ذلك إقرار منه للتصحيح، بدليل أنه يتعقبه في كثير مما لم يوافقه صراحة فيه.
وذهب آخرون كالشيخ مقبل والشيخ أبو الحسن المصري وغيرهم إلى خلاف ذلك، لأن الذهبي ليس إلا مختصرا للكتاب.
وقد سمعت أن بعض الطلبة المغاربة المدافعين عن عقيدة التفويض، طبع في هذا كتابا، ولم أطلع عليه بعد.
قلت: وليس هذا خاصا بالذهبي ولا بكتابه المستدرك.
فنفس الشيء يقال في تلخيصات الذهبي الأخرى كتلخيصه لمنهاج السنة، وسنن البيهقي، وموضوعات ابن الجوزي.
ولم أتفرغ بعد لدراسة المسألة بتوسع، وجريت في هذا الكتاب على الرأي المشهور، والله الموفق.

(٢) كذا بالأصل والصواب عثمان أبو اليقظان، كما تراه مشروحا في الضعيفة (٣/ ٤٨٥-٤٨٦).

(٣) انظر الضعيفة للألباني (٣/ ٤٨٤).

أحمد بن حنبل : إنما البئر جبار ، وأهل صنعاء يكتبون النار بالباء على الإمالة لفظهم، فصحفوا على عبد الرزاق البئر بالنار ، والصحيح البئر .

المثال السابع :

روى البخاري من طريق ابن جريج قال قال عطاء عن ابن عباس كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله عليه و سلم . الحديث .

قال أبو مسعود الدمشقي : ثبت هذا الحديث والذي قبله ، يعني بهذا الإسناد سوى الحديث المتقدم في التفسير من تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني ، وإنما أخذ الكتاب من ابنه عثمان ونظر فيه .

قال أبو علي الغساني : وهو تنبيه بديع من أبي مسعود رحمه الله . اهـ . ثم نقل عن ابن المديني ما يؤيد ذلك .

وأجاب الحافظ ابن حجر عن هذا بجواب فيه نظر ، ثم قال : فهذا جواب إقناعي ، وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد ، ولابد للجواد من كبوة ، والله المستعان[١] .

المثال الثامن :

قال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٧٧) : سألت أبي عن حديث رواه هشام بن إسماعيل عن محمد بن شعيب بن شابور عن عبد الله بن العلاء بن زيد عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى فترك آية ، فلما انصرف قال : أفيكم أبي ، وذكر الحديث .

قال أبي : هذا وهم ، دخل لهشام بن إسماعيل حديث في حديث ، نظرت في بعض أصناف محمد بن شعيب ، فوجدت هذا الحديث رواه محمد بن شعيب عن محمد بن يزيد

(١) هدي الساري (٣٧٦) .

البصري عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فترك آية، هكذا مرسل، ورأيت بجنبه حديث عبد الله بن العلاء عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن صلاة الليل فقال مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح.

فعلمت أنه سقط على هشام بن إسماعيل متن حديث عبد الله بن العلاء، وبقي إسناده، وسقط إسناد حديث محمد بن يزيد البصري، فصار متن حديث محمد بن يزيد البصري بإسناد حديث عبد الله بن العلاء بن زيد، وهذا حديث مشهور يرويه الناس عن هشام بن عروة إلى آخر كلامه.

فانظر ما أدق أبا حاتم في استخراج هذه العلة الخفية.

المثال التاسع:

قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٤/ ١٥١): حديث علي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع، وذي مخلب من الطير.

(رواه)[١] عبد الله بن أحمد في زيادات المسند من حديث عاصم بن ضمرة عنه بهذا وأتم منه، وإسناده حسن إلا أن له علة، فقد رواه إسحاق بن راهويه وأبو يعلى في مسنديهما، ووقع عندهما عن الحسن بن ذكوان عن حبيب بن أبي ثابت، وهو الصواب، بخلاف ما وقع في المسند الحسين بن ذكوان.

وقد قال يحيى بن معين: الحسن بن ذكوان لم يسمع من حبيب بن أبي ثابت، إنما سمع من عمرو بن خالد، وعمرو كذاب مدلس، وكذا قال أحمد بن حنبل.

وقال علي بن المديني: لم يرو حبيب عن عاصم إلا حديثا واحدا.

وقال أبو حاتم: لا يثبت له عن عاصم شيء.

فهاتان علتان خفيتان قادحتان. وجزم الحاكم في علوم الحديث بأن الصواب رواية من روى عن الحسن عن عمرو بن خالد عن حبيب. اهـ كلام ابن حجر.

(١) زيادة مني ليتضح الكلام.

المثال العاشر:

قال شارح الطحاوية ابن أبي العز الحنفي (٤١٣): فإن قيل كيف تصنعون بقوله في الحديث: إن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من تنشق عنه الأرض فأجد موسى باطشا بقائمة العرش.

قيل: لا ريب أن هذا اللفظ قد ورد هكذا، ومنه نشأ الإشكال، ولكنه دخل فيه على الراوي حديث في حديث، فركب بين اللفظين، فجاء هذان الحديثان هكذا، أحدهما أن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق كما تقدم، والثاني أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة، فدخل على الراوي هذا الحديث في الآخر، وممن نبه على هذا أبو الحجاج المزي، وبعده الشيخ شمس الدين بن القيم، وشيخنا الشيخ عماد بن كثير رحمهم الله.

المثال الحادي عشر:

روى الدارقطني في سننه (٣/ ٧١) قال: ثنا علي بن محمد المصري نا سليمان بن شعيب الكسائي ثنا الخصيب بن ناصح نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ.

وهذا سند رجاله ثقات، وظاهره الصحة، ولذلك اغتربه الحاكم والذهبي فصححاه على شرط مسلم.

لكن له علة خفية، وهي أن الثقات رووه من طريق موسى بن عبيدة عن نافع به، لا من طريق موسى بن عقبة الثقة.

فوهم الراوي واشتبه عليه الاسمين، فقال موسى بن عقبة بدل موسى بن عبيدة، لتقاربهما في الخط، وموسى بن عبيدة هذا ضعيف، فالحديث به ضعيف[1].

(١) انظر الإرواء (٥/ ٢٢٠) والتلخيص الحبير (٣/ ٢٦) وفتح المغيث (١/ ٢٢٦).

المثال الثاني عشر:

روى البخاري في كتاب التعبير من صحيحه (١٢/ ٣٥١): قال حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب، ح.

وحدثني عبد الله بن محمد ثنا عبد الرزاق حدثنا معمر قال الزهري: فأخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءته مثل فلق الصبح فكان يأتي حراء فيتحنث فيه.. ثم ذكر حديثا طويلا في نزول الوحي أول مرة باقرأ ..(إلى أن قال): وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي صلى الله عليه وسلم (فيما بلغنا) حزنا غدا منه مرارا كي يتردى من رؤوس شواهق الجبال إلى آخر الحديث.

والسند المتقدم صحيح لا مرية فيه، ولا شك يعتريه، ولذلك صححه البخاري رحمه الله وغيره، لكن وقع أثناء المتن زيادة لفظة (فيما بلغنا)، فأفادت أن الجملة قبلها غير مسموعة للزهري بالسند المذكور.

قال الحافظ في الفتح (١٢/ ٣٥٩): ثم إن القائل (فيما بلغنا) هو الزهري ومعنى الكلام أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه القصة، وهو من بلاغات الزهري وليس موصولا، وقال الكرماني: هذا هو الظاهر، ويحتمل أن يكون بلغه بالإسناد المذكور، ووقع عند ابن مردويه في التفسير من طريق محمد بن كثير عن معمر بإسقاط قوله فيما بلغنا، ولفظه (فترة حزن النبي منها حزنا غدا منه) إلى آخره، فصار كله مدرجا على رواية الزهري، وعن عروة عن عائشة، والأول هو المعتمد[١].

المثال الثالث عشر:

قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٥٥): سألت أبي عن حديث رواه يحيى بن سليمان البزاز بن أبي حصين عن خديج عن أبي إسحاق عن الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد

(١) وانظر الضعيفة للألباني (٣/ ١٠٦) لزيادة الفائدة.

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الإيمان كلمات.

قال أبي: هذا خطأ، وإنما هو: ألا إنما هو كلمات، سبحان الله والحمد لله، ورواه جماعة كثيرة عن خديج هكذا، ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كلمات من قالهن سبحان الله والحمد لله. الحديث.

سمعت أبي يقول: قال لنا أبو حصين: رأيت في كتاب أبي هذا الحديث، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا، وقد تأكل ما بعده، فجاء الرازيون فلقنوه: الإيمان كلمات، وإنما موضعه موضع دارس قد تأكل. اهـ.

فتأمل ما أروع هذا المثال وأدقه.

وحاصله أن أبا حصين أخبر أنه كان في كتاب أبيه هذا الحديث هكذا: إلا إنما هو كلمات سبحان الله والحمد لله.

فتأكل ما بعد ألا، واندرس. فبقي الحديث هكذا:

ألا ( )[1] كلمات سبحان الله والحمد لله.

فجاء الرازيون فلقنوه الساقط، أي أخبروه أن تمام الحديث هو: الإيمان كلمات. فقبل منهم لشدة الالتباس والاشتباه، لأن المعنى مستقيم، ولأن ما سقط واندرس يشتبه مع مالقنه.

فتأمل مدى الاشتباه الشديد بين اللفظين، وخصوصا في ذلك الزمان الإيمان- ألا إنما هو.

ومع كل هذا، لم يخف ذلك على أبي حاتم رحمه الله.

---

(١) بياض.